

Distr.: General
11 February 2004
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الثانية عشرة

١٤-٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

ورقات مناقشة مقدمة من المجموعات الرئيسية

مذكرة من الأمانة العامة

إضافة

مساهمة مقدمة من العمال ونقابات العمال**

مقدمة

يسر نقابات العمال أن تشارك في الدورة الاستعراضية الراهنة للجنة التنمية المستدامة لتقييم نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠٠٢ في المواضيع المتصلة بالمياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية. ومنذ عام ١٩٩٢، وبعد أن جرى تحديد العمال ونقابات العمال بوصفهم "جماعات رئيسية" في الفصل ٢٩ من جدول أعمال القرن ٢١، بدأت النقابات العمل مع لجنة التنمية المستدامة والهيئات الدولية الأخرى من أجل لفت الانتباه إلى "الجانب البشري" في عملية التنمية المستدامة، أو ما يسمى "بالبعد الاجتماعي". وبعد أن كان هذا "الركن" يحظى لفترة طويلة بالمرتبة الثانية قياساً إلى الشواغل الاقتصادية والبيئية، دخل الآن إلى بؤرة التركيز الكامل في إطار خطة تنفيذ وإعلان مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وجدول أعمال القرن ٢١، التي تتيح في الآونة الراهنة قاعدة صلبة يستند إليها في مساعي تحقيق الأولويات الاجتماعية بالتوازي مع الأولويات

* E/CN.17/2004/1.

** لا تعبر الآراء ووجهات النظر المعرب عنها بالضرورة عن آراء ووجهات نظر الأمم المتحدة.



البيئة والاقتصادية.

وقد اضطلعت النقابات العمالية بتحليل لنتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة من أجل تحديد الأولويات بالنسبة للعمال والنقابات. ودرست أيضا التقارير القطرية المقدمة إلى لجنة التنمية المستدامة وإلى الهيئات الأخرى، وقامت بالتمعن في تجارب العمال في البلدان والمؤسسات، ونظرت في التطورات الحاصلة في المناقشات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، وسجلات المنظمات والصكوك الدولية. وأثبت هذا الاستعراض التصور العام الموجود لدى العمال ومنظماتهم ومجتمعهم الذي يرى حدوث تفهقر على مدى السنوات القليلة الماضية ابتعادا عن رؤية مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بشأن إيجاد عالم أفضل وأكثر استدامة. وترى النقابات أنه لا بد من بذل الكثير من أجل القضاء على الفقر وبدء عمليات الإنتاج المستدامة وهيئة عدد أكبر من الوظائف الأفضل، وتحسين حياة العاملين من النساء والرجال؛ وأنه لا بد لكل فرد أن يضطلع بمسؤولية هذا التحدي.

ألف - استعراض التقدم المحرز فيما يتعلق بأماكن عمل الناس ومحال إقامتهم

١ - تتجسد التحديات التي تواجه التنمية الاجتماعية في أوضح صورها في المجالات المواضيعية للجنة التنمية المستدامة لعام ٢٠٠٤ وهي مجالات المياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية. وجميع هذه المجالات الثلاثة حاسم لعملية التنمية، ويؤثر في الحياة اليومية للعمال ومجتمعهم. ولهذا السبب، نطلب أن تكون المواضيع المبينة فيما يلي جزءا من تركيز الاستعراض الراهن للجنة التنمية المستدامة:

١ - المدى الذي يجرى به إدماج البعد الاجتماعي في تنفيذ خطط الحكومات وخطط

الفاعلين في المجتمع المدني

٢ - في إطار مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، تتوخى خطة التنفيذ والإعلان، وجدول أعمال القرن ٢١ جميعها مستوى عاليا وتوازنا في إدماج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في عملية التنمية. وعند تأكيد هذه الصكوك على استئصال شأفة الفقر، يتجه تركيزها إلى التدابير الرامية إلى التصدي للأسباب الكامنة والأسباب الهيكلية للفقر والبطالة والاستبعاد الاجتماعي وانعدام الأمن التي تنجم عنها. وتحتاج التنمية المستدامة إلى تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك. وباعتبار أن مكان العمل يمثل عنصرا محوريا في هذه الأنماط، فإنه من المنطقي أن يمثل في كل مكان ركيزة للإجراءات المتعلقة بالتنمية المستدامة ولا سيما فيما يتعلق "بالبعد البشري".

٢ - القضايا المشمولة بالمجالات المواضيعية التي تربط مكان العمل بالاجتماع

٣ - وتتطلب المجالات المواضيعية أن نقوم بالنظر في الصلات القائمة بين مكان العمل والاجتماع. وتنعكس هذه الصلات في مسائل معينة من قبيل المحافظة على الموارد المائية وحمايتها من التلوث، وارتفاع معدلات المرض في المناطق القريبة من المواقع الصناعية. وترتبط المسائل المتعلقة بالمرافق الصحية ومعالجة المخلفات مكان العمل بالصحة العامة، وثمة نماذج وافرة على أن قلة الاهتمام بإحداها يسبب تهديدا للأخرى. وعلاوة على ذلك، يشك البعض في أن مشاكل المواصلات في المدن المعاصرة تتصل مباشرة بالعمل، أو أن إجراء تغيير في هذا المجال يمكن أن يتعزز بوجود برامج مخططة تخطيطا جيدا تتعلق بمحل العمل. وأخيرا، ومع هجرة سكان العالم المستمرة إلى المناطق الحضرية، بدأت قضية الإسكان تمثل مشكلة ناشئة تتصل مباشرة بحالة الفقر والبطالة. وبالنظر إلى أن كثيرا من الموضوعات التي تستعرضها الدورة الراهنة للجنة تتصل مباشرة بالعمل وبمكان العمل، لا بد أن يولى الاهتمام للبرامج القائمة على مكان العمل التي يمكن أن تحول جميع الأطراف إلى منتجين ومستهلكين أكثر تحملا للمسؤولية، وأن تجعلهم أدوات للتغيير تؤثر إيجابيا على الأداء الصناعي وعلى أنماط الاستهلاك المحلي.

٣ - الصلة بين المجالات المواضيعية والاستبعاد الاقتصادي والاجتماعي

٤ - تتصل أشد المشاكل إلحاحا في قطاعات المياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية بمجالي الفقر والصحة. ويتزايد الاستبعاد في هذين المجالين في عالم اليوم. فثمة ٢,٧ بليون نسمة يعيشون في الوقت الحاضر على أقل من دولارين في اليوم، وهناك أيضا مئات الملايين يعانون البطالة أو البطالة المقنعة. وبدون مواجهة هذا الواقع، لن يتحقق إلا القليل فيما يتعلق بتغيير الأنماط غير المستدامة للتنمية. وفي هذا المجال، ناصرت النقابات ضرورة مراعاة الصلة الوثيقة بين وجود العمل اللائق والقضاء على الفقر، على النحو الذي ورد في تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية المعنون "حل مشكلة الفقر" الذي قدمه إلى مؤتمر العمل الدولي في دورته الحادية والتسعين المعقودة في عام ٢٠٠٣.

٤ - خبرة الجماعات الضعيفة في المجالات المواضيعية الثلاثة

٥ - لا تزال سياسات التجارة والاستثمار، والمنافسة المتزايدة، وسياسات التقشف المالي والنقدي تسبب الأذى لأشد الجماعات ضعفا، وتزيد حدة المشاكل في مجالات المياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية. ولا يمكننا أن نتجاهل في هذا الاستعراض "الجانب المظلم" للعولمة: بمعنى أن غالبية النساء يحتلون الدرك الأسفل في سلم الوظائف؛ وأن ٢٥٠ مليون طفل يضطرون إلى العمل بسبب شدة الفقر التي تمسك بتلابيب أسرهم ومجتمعاتهم، وتقاعس

الحكومات عن اتخاذ إجراءات في هذا الصدد؛ وأن الأشخاص المعوقين الذين إذا تسنى لهم الحصول على وظائف على الإطلاق يحشرون عادة في الأعمال الضئيلة العائد وغير المجزية؛ أو أن كبار السن وصغار السن يستبعدون عادة من نطاقات الحماية العمالية والاجتماعية. ولا بد أيضا أن يواجه الاستعراض الراهن للجنة التنمية المستدامة الحقائق التي تواجه العمال في قطاعات محددة؛ على سبيل المثال ملايين العمال الزراعيين الذين يحصلون على أجور زهيدة أو لا يحصلون على أجور على الإطلاق، والعمالون في القطاعات غير النظامية للاقتصاد، والمهاجرون الذين يصل عددهم إلى ١٢٠ مليون شخصا ويعانون يوميا من الاستبعاد والعنصرية والبطالة والعنف.

٥ - دور الممارسات العمالية في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

٦ - انطلاقا من التسليم بالدور الذي يجب أن يلعبه العمل المُدرّ للدخل في تحقيق جدول أعمال التنمية المستدامة، لا بد أن تركز لجنة التنمية المستدامة في استعراضها الراهن على النقطة التي أثبتت في تقرير منظمة العمل الدولية المعنون "حل مشكلة الفقر" بأن العمل اللائق يمكن أن يمهد السبيل أمام تحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا المجال، فإن اثنين من أوضح المؤشرات في هذا المجال يتمثلان في، اعتماد المعايير الأساسية للعمل، ووجود برامج "للتحول العادل" للعمال الذين يتهددهم التغيير. ولا يكفي فقط أن يتم وضع هذين المؤشرين والقبول بهما، وإنما يجب أن يكونا أيضا أساسا للتقارير القطرية والتقارير التي تقدمها الأعمال والصناعات والمنظمات غير الساعية للربح ومنظمات القطاع العام.

٦ - الآثار الناجمة عن الاقتطاعات في الخدمات العامة الأساسية وتجزئتها

٧ - وبقدر ما تمثل المياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية عناصر أساسية حاسمة في التنمية الاقتصادية، فإنها تمثل أيضا خدمات حيوية في المعاش اليومي للناس، وتكون لها من ثم، آثار واضحة على الفقر والاستبعاد. ولسوء الطالع، تستمر التطورات الحاصلة منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة تمس بقدرة الحكومات واستعدادها فيما يتعلق بتوفير هذه الخدمات. وما فتئت جهود الخصخصة وإعادة التنظيم تتم على حساب سيطرة القطاع العام والانتقال إلى سيطرة القطاع الخاص. ولا بد أن يتضمن الاستعراض الذي سيجري في الدورة الراهنة للجنة، من ثم، هدفا موضوعيا يتعلق باستعراض الآثار الناجمة عن هذه التطورات واستطلاع المدى الذي تصل إليه البلدان في توفير الخدمات من المياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية بطريقة تتماشى مع نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

٧ - مسائل الإدارة التي تؤثر في مكان العمل والمجتمع

٨ - تعتمد التنمية المستدامة على وجود أشكال ديمقراطية للحكم. وينطوي ذلك، في مكان العمل على تمثيل العمال في عملية صنع القرار وتنفيذه، ويعبر عنه على صعيد المجتمع بالسيطرة المحلية على عملية التنمية من قبل الفئات والأفراد المتأثرين. ويتطلب تقييم الديمقراطية في مكان العمل وفي المجتمع القيام بصورة مناسبة بوضع مؤشرات لعملية شفافة لصنع القرار والاطلاع على المعلومات. ولا بد أن يتضمن ذلك قياس درجة الإشراف العام على مجالات معينة مثل المياه، أو على خدمات عامة مثل التعليم والرعاية الصحية.

٨ - التقدم المحرز في المواضيع الشاملة لعدة قطاعات

٩ - تتضمن المواضيع الشاملة لعدة قطاعات التي تؤثر بشكل مباشر في مجالات الأولوية الثلاثة للدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة ما يلي:

- المواءمة الدولية لنظم تصنيف المواد ومناولتها وتنظيمها؛
- بناء القدرات بما في ذلك التعليم والتدريب؛
- الاعتبارات الجنسانية والاعتبارات المتعلقة بالعمر والاعتبارات القطاعية؛
- الابتكار التكنولوجي ونقل التكنولوجيا؛
- السياسات والممارسات والاتفاقات المتعلقة بالتجارة والمالية.

٩ - مساهمة النقابات في عملية الاستعراض الراهنة

١٠ - عندما دشن كوفي عنان الأمين العام حملة "الأثر العالمي" في تموز/يوليه ٢٠٠٠، دعا إلى قيام مشاركة وحوار فيما بين الشركاء الرئيسيين الثلاثة في الصناعة، معتبرا أن "النقابات العمالية يمكن أن تحشد القوة العاملة، لأن الشركات، قبل كل شيء، لا تكون فقط من مديريها التنفيذيين". ولفت الانتباه إلى أن العمال والنقابات هم جزء من الصناعة، وجزء أيضا من المجتمع المدني؛ وألقى الضوء على ضرورة الانتقال من مجال المناقشة إلى مجال التدابير العملية. وأضاف أن بناء التعاون يستدعي قيام فهم أفضل لنقابات العمال وقدراتها فيما يتعلق بتنفيذ التنمية المستدامة؛ وأن عمليات إعادة التشكيل الاقتصادي والاجتماعي التي جرت عبر السنوات القليلة الماضية أسفرت عن مواجهة كثير من العمال ومجتمعاتهم لخيارات متناقضة على صعيد البقاء، تراوحت بين التهديد الذي يتعرض له نمط حياتهم ويتعرض له الكوكب، واحتياجات البقاء القصيرة الأجل اللازمة لهم ولأسرهم ومجتمعاتهم. ويمكن للنقابات أن تساعد في هذا الاستعراض من أجل ضمان أن تستوعب قرارات السياسة

مجموعي احتياجات البقاء. وقد تعلمنا أن ما هو مطروح على الطاولة يتصل عادة وبصورة مباشرة بالأشخاص الذين يجلسون إليها.

باء - المسؤولية الاجتماعية: متابعة السجلات

١١ - يتضمن الاقتناع بمسألة البعد الاجتماعي في عملية التنمية إبداء ملاحظات وإجراء متابعات وتقييمات للتقدم المحرز على جميع المستويات بما في ذلك في مكان العمل. وتقدم النقابات فيما يلي تقييمها الموجز للمواضيع التالية: (أ) المسؤولية الاجتماعية للشركات؛ (ب) المسؤولية الاجتماعية للنقابات؛ (ج) المسؤولية الاجتماعية للحكومات. وترد أدناه مناقشة لحالة المنظمات والصكوك والتعاون الجاري على الصعيد الدولي لأغراض تحقيق التنمية المستدامة.

مجالات الاستعراض ١: دراسة النقابات لاتجاهات المسؤولية الاجتماعية للشركات

١٢ - قام عدد كبير من الشركات منذ عام ١٩٩٢، بصورة أحادية أو من خلال منظمات أعمال مختلفة أو ومنظمات لأصحاب المصلحة المتعددين، باعتماد مدونات ومبادئ توجيهية تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، وشارك في مختلف المبادرات المتعلقة بهذه المسؤولية. وبالنظر إلى ضخامة ما تحقق من نمو في هذا المجال، تُجري النقابات دراسة عن معايير المسؤولية الاجتماعية بعنوان "المسؤولية الاجتماعية للشركات: أهمية تحقيق النتائج" بالتعاون مع الأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية.

١٣ - وعلى الرغم من أن موضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات يثير شكوكا وتشاؤما، إلا أن بعض هذه المبادرات يشير إلى جوانب اتصالية وتعاونية مهمة يمكن أن تكون لجنة التنمية المستدامة قد أغفلتها. وفي بعض الحالات، قامت منظمات أرباب العمل بتأييد معايير في مجالات ممارسات العمل اللائق وحرية تكوين الجمعيات لا تزال بعض الحكومات غير مستعدة لإقرارها. ويسري ذلك بصورة خاصة على الاتفاقات الإطارية التي تتفاوض عليها اتحادات النقابات العالمية مع بعض من كبريات الشركات المتعددة الجنسية العاملة على النطاق العالمي. وستقوم النقابات في غضون الدورة الراهنة للجنة بتوزيع ملخص بهذه الاستنتاجات.

١٤ - وثمة شاغل رئيسي في هذا المجال هو أن المسؤولية الاجتماعية للشركات باتت بشكل متزايد تمثل بديلا للإجراءات الحكومية، على نحو ما ظهر في زيادة التركيز على مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات. وتفضل النقابات بعض الصكوك مثل "الإعلان الثلاثي للمبادئ المتعلقة بالمؤسسات المتعددة الجنسيات"، و "المبادئ التوجيهية للمؤسسات

المتعددة الجنسية“، باعتبار أنها مصادر مشروعة للتوقعات فيما يتعلق بالمؤسسات المتعددة الجنسيات، بدلا من أن تكون موضوعة من قبل هذه الشركات نفسها. وعلاوة على ذلك، تواصل النقابات التأكيد على أن يجري في قواعد الممارسة العمالية الموضوعة من أجل تطبيقها على سلاسل الإمداد استخدام المعايير المستقرة دوليا، من قبيل الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية، باعتبار أن الكثير من القواعد المماثلة يتجنب الإشارة إلى حق العمال في تنظيم النقابات العمالية والانضمام إليها. وترتبط المساومة الجماعية ارتباطا وثيقا بكفالة المعايير الأخلاقية في التوظيف، لأن استغلال العمال وإساءة معاملتهم يمكن أن يرتبط في الأغلب بغياب النقابات المستقلة.

١٥ - ويتناول مشروع الدراسة التي أجرتها للمسؤولية الاجتماعية للشركات بحث القواعد والمنهجية والمعايير الأخرى المستخدمة في تقييم شركات التنمية المستدامة على النحو الذي يدعو إليه مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وتركز الدراسة على البعد الاجتماعي، وخاصة على ممارسات العمل العادلة، وتتضمن: (أ) قاعدة بيانات للمجموعة المتنامية لدونات قواعد السلوك وفهارس للمسؤولية الاجتماعية للشركات، من أجل إظهار مجالات الاتفاق وأوجه القصور والثغرات القائمة؛ (ب) بحث نوعي لبعض المنظمات المختارة، من أجل إظهار التقدم المحرز؛ (ج) توصيات من أجل إظهار مبادرات وشركات المسؤولية الاجتماعية للشركات.

٢ - المسؤولية الاجتماعية للنقابات تربط بين مكان العمل والمجتمع

(أ) مكان عمل صحي في مجتمع صحي

١٦ - هناك صلات وثيقة بين أماكن العمل الصحية والمجتمعات المستدامة يعالجها العمال عن طريق اللجان المعنية بالصحة والسلامة المهنية، وبالتفاوض الجماعي. وتتمثل إحدى هذه الصلات في مسألة استخدام المياه وتلوثها، حيث يعرب العمال عن شواغلهم إزاء إمكانيات الحصول على المياه النظيفة والمقبولة التكلفة وإزاء احتمالات تلوث مصادر المياه في مكان العمل والمنازل والمجتمع. كما يعالجون مسألة المرافق الصحية كمسألة تتعلق بمكان العمل والصحة العامة. وغالبا ما تتضرر صحة العمال في مكان العمل، فتؤدي من ثم إلى تزايد تكاليف الرعاية الصحية العامة. ومع أن العمال الزراعيين والعمال المهاجرين هم الفئة التي تُحرم غالبا من أكثر ما تمس إليه الحاجة من الخدمات، فإن هذه المشكلة يواجهها كل قطاع تقريبا.

١٧ - وقد كشفت الدراسة الاستقصائية للاتحاد الدولي لعمال النقل عن افتقار الموانئ الفادح للمرافق التي يحتاجها الملاحون. واتضح للاتحاد الدولي لعمال النقل (اتحاد الملاحون)

من الدراسة الاستقصائية العالمية التي أجراها أن معظم المرافق التي زارها تفتقر إلى كل أنواع خدمات الرعاية الاجتماعية على الرغم من ادعاء العديد من مجالس مديري المرافق بعكس ذلك.

١٨ - ولا بد أن تتوفر المساكن الدائمة من أجل دمج العمال في المجتمع. وتبدي النقابات العمالية رد فعل على النقص المخيف في المساكن اللائقة، كلما بنيت لا يولى فيها الاعتبار اللازم للتبعات الاجتماعية. وتشارك النقابات أيضا في المبادرات التي تتخذ لمعالجة المسائل الصعبة ذات الصلة بتغير المناخ.

١٩ - ويساهم التحالف الألماني 'للعمل والبيئة' في الخطة الوطنية للطاقة، فقد تعاونت النقابات الألمانية مع الحكومة والمنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة واتحادات أرباب العمل لتنفيذ برنامج يهدف إلى تحديد المباني من أجل تحقيق الأهداف المتعلقة بحماية المناخ، وفي الوقت نفسه خلق الوظائف الدائمة. ويتوقع أن تتولد عن البرنامج آلاف الوظائف الجديدة في قطاعات البناء والتدفئة والصرف الصحي والتبريد وخدمات البناء. (انظر: *A study of the project, The renovation of a building-A chance for climate protection and the labor market by Greenpeace Germany and IG BAU*).

٢٠ - وفي عدد متزايد من أماكن العمل في أنحاء العالم، تقوم النقابات بمعالجة مشاكل النقل التي تربط مكان العمل والمجتمع المحلي، نظرا إلى أن التنقل المتصل بالعمل يساهم بشكل كبير في إيجاد أنماط غير مستدامة للنقل والمستوطنات البشرية. وعلاوة على ذلك، ترتبط هذه المشاكل ارتباطا وثيقا بتخطيط هذه المجتمعات وتخطيط الخدمات العامة.

٢١ - وتقود النقابات الإسبانية المبادرات المتعلقة بتغيير مصادر الطاقة، حيث رحب الاتحاد العمالي العام والاتحاد النقابي للجان العمالية الإسبانية بخطة وضعتها الاتحادات الأوروبية للعمل مع الحكومات والنقابات العمالية والمنظمات غير الحكومية والمستهلكين من أجل كسر الصلة القائمة بين النمو الاقتصادي وتدهور البيئة، عن طريق ضمان إمكانية الحصول على الطاقة وتحويل الوظائف إلى عمل ذي جودة. وتعاون هذان الاتحادان مع المجالس الوطنية والإقليمية للشروع في تنفيذ أنشطة ترمي إلى استبدال الوقود الأحفوري بمصادر الطاقة المتجددة، متوسلين في ذلك الحملات والوثائق والأنشطة التثقيفية التي جرى استكمالها بمبادرات ضمت مجالس العمل، واشتملت على حملة بعنوان "التزام مجالس العمل بتخفيف حدة تغير المناخ" شارك فيها ١٧٠ من هذه المجالس سعيا إلى تقليص استهلاك الطاقة وانبعاثات غازات الدفيئة، وإبرام اتفاق مع ٤٥ من المجالس المحلية والنقابات العمالية ورابطات أرباب العمل والجامعات وهيئات النقل لإجراء زيارات دورية تشمل ٧٠٠ مكان

عمل وتضم أكثر من ٨٠ ٠٠٠ عامل، وإبرام عدة اتفاقات متعلقة بشركات وأماكن عمل فردية. (انظر: ن. هرناندو، مبادرات النقابات الإسبانية في مجال الطاقة وتغير المناخ، الاتحاد النقابي للجان العمالية والاتحاد العمالي العام الإسبانيان، ميلانو، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣).

٢٢ - وتعالج النقابات أيضا النهج المتبعة في إفراز كميات كبيرة من النفايات والتخلص منها بطريقة غير سليمة، والتي غالبا ما تكون دالة على وجود أنماط غير مستدامة للإنتاج والاستهلاك. وما برحت كميات النفايات تتزايد يوما عن يوم، وفي أوروبا ما زال ثلثا إجمالي النفايات المتزلية يدفن في الأرض، ولا ترتفع معدلات إعادة تصنيعها إلا بشكل بطيء. وتشكل عملية معالجة النفايات صناعة كثيفة العمالة تستأثر بنسبة كبيرة من الوظائف التي يشملها قطاع البيئة. كما مورست أشد الضغوط لخصخصة هذه الصناعة وشاركت فيها بعض أكبر المؤسسات العالمية المتعددة الجنسيات. غير أن مقدمي الخدمات في القطاع الخاص ما زالوا يؤدون دورا هاما في هذا المجال (انظر S. Davies, *European waste management*, (PSIRU, March 2003).

وعلى نحو ما حث عليه النقابات، يشكل استخدام الموارد والنفايات الناجمة عنها مجالين مناسبين لإخضاعهما للتقييمات التي تجري في مكان العمل. وفي الاستعراض الذي ستجريه الدورة الراهنة للجنة التنمية المستدامة، ستعرض النقابات النظام الإلكتروني المسمى "مراجعة مكان العمل" الذي استحدثته وحدة التنمية التابعة لنقابة العمال المهنيين السويدية. ويمكن للعمال استخدام هذا النظام على الإنترنت، ثم يجري تجميع ونقل نتائج التقييم على الفور إلى الجهات المعنية لاستخدامها كأساس لاتخاذ إجراءات تؤدي إلى تحسين مكان العمل. وفي وسع الأشخاص الذين يردون على الدراسة الاستقصائية أن يطلعوا بعد إنجازها على رسم بياني يظهر مرتبة مكان عملهم استنادا إلى معايير محددة.

(ب) مكافحة الفقر والنبد الاجتماعي بتوفير العمل اللائق

٢٣ - يعتمد عدد كبير للغاية من استراتيجيات التنمية الاقتصادية في إطار الاقتصاد المعاصر السائر في طريق العولمة على انتهاك معايير العمل الرئيسية، وهو ما يمثل واقعا لا بد من معالجته في الاتفاقات التجارية الدولية. ولا تستقطب انتهاكات حقوق الإنسان وحقوق العمال أي اهتمام يذكر، في حين تولد نزاعات خفيفة نسبيا بشأن حقوق الملكية آثارا وعقوبات اقتصادية. ويجب أن يجري في الاستعراض الراهنة للجنة بحث الآثار 'على الإنسان' الناجمة عن عدم تنظيم الأسواق المالية تنظيما دقيقا، وعن برامج التكييف الهيكلي، والديون الخارجية غير المدفوعة (التي غالبا ما تكون موروثة)، وسياسات المصارف المركزية

والمؤسسات المالية الدولية. ولا بد أيضا من تقييم أثر السياسات الحكومية التي تسند بموجبها المسؤولية في مجالات المياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية إلى "يد السوق الخفية". وترفض النقابات التذرع بأن السيادة الوطنية تشكل تفويضا بانتهاك حقوق الإنسان أو بالحرمان من الخدمات الأساسية. كما أنها لا تقرر بالفكرة الانهزامية التي تعتبر أن العولمة سلبت الحكومات قدرتها على حماية المواطنين من انتهاك حقوقهم كعمال أو حرمانهم من الخدمات العامة الأساسية. ففي وسع الحكومات أن تتحرك ويتعين عليها أن تفعل ذلك.

٢٤ - وقد أطلق الاتحاد الدولي لعمال البناء والتجارة حملة لإنقاذ الطفل العامل، وفي عام ٢٠٠٣، أسس هذا الاتحاد مؤسسته غير الربحية المسماة شبكة الموارد للقضاء على عمل الأطفال، في أغرا، بالهند، تمشيا مع رؤيته في إقامة عالم لا يعمل فيه الأطفال ويتمتع فيه كل طفل بإمكانية ارتياد مدرسة لائقة، وتحترم فيه حقوق الأطفال والعمال. ويرتاد نحو ٢ ٢٠٠ طفل حاليا ١٥ مدرسة مخصصة للأطفال العمال فتحتها الاتحاد في ولايات بيهار والبنجاب وأوتار براديش الهندية بدعم تلقاه من الاتحاد المعني بالبناء والغابات والمناجم والطاقة (أستراليا) ومؤسسة بات كارتيل (الداغرك) ومؤسستي FNV BOUW و FNV (هولندا) والمؤتمر العمالي الكندي (كندا). وسلطت حملات النقابات المحلية الضوء على محنة الأطفال العمال وافترقهم إلى المدارس. والتمس الاتحاد الدعم لمدارسه عن طريق التبرع لكفالة طفل واحد بدفع مبلغ ٥٠ فرنكا سويسريا سنويا إلى صندوق شبكة الموارد للقضاء على عمل الطفل. ويتلقى الاتحاد تبرعات من أنحاء عديدة في العالم. (يمكن إرسال المساهمات المالية والاستعلام إلى العنوان التالي: IFBWW – Coop Bank, 6-8 Place Longemalle, 1211 Genève 3, Switzerland).

(ج) تعزيز المسؤولية الاجتماعية عن طريق إبرام اتفاقات أماكن العمل

٢٥ - أفضى العمل مع أرباب العمل والشركاء المحليين والنقابات إلى إيجاد تقليد صحي يتمثل في الحوار والتعاون والتفاوض على الصعد المحلي والوطني والدولي، وتشكيل لجان مشتركة معنية بالصحة والسلامة المهنية وبالتفاوض الجماعي، بوصفهما أداتي التغيير الرئيسيتين. وإضافة إلى ذلك، بدأت النقابات منذ ما يزيد على ١٠٠ عام التجمع بحسب نوع النشاط والمهنة في اتحادات نقابية عالمية، وأبرمت مؤخرا "اتفاقات إطارية" يتم بموجبها توسيع نطاق المكاسب التي تمنح فيما يتعلق بمكان العمل في بلد ما لتشمل بلدانا أخرى. وفي بعض الحالات، جاءت هذه الاتفاقات نتيجة للنقاشات التي أجريت في إطار مبادرة الاتفاق العالمي.

٢٦ - وكان أحد الاتفاقات الإطارية الأولى التي وقّعت في عام ١٩٨٨ ممثلا في الاتفاق الذي وقعه الاتحاد الدولي للأغذية والمنتجات الزراعية والفنادق والمطاعم وخدمات الطعام

والطباق ورابطات العمال الموحدة مع شركة دانون المتعددة الجنسيات الفرنسية المختصة بالأغذية. وبموجب تنقيح أدخل مؤخرًا على هذا الاتفاق، يجوز لشركة دانون تقليص طاقتها، على ألا تمس بوظائف عمالها، مما يشكل نموذجًا يحتذى لمعالجة مسألة إعادة الهيكلة على الصعيد العالمي. ومنذ ذلك الوقت، أبرم عدد كبير من الاتفاقات العالمية وقعها الاتحاد الدولي، لعمال النقل والاتحاد الدولي لعمال البناء والنجارة والاتحاد الدولي لعمال الملابس والمنسوجات والجلود ومعظم الأطراف الأخرى في الاتحادات النقابية العالمية. وتناقش هذه الاتفاقات حقوق نقابات العمال، والصحة والسلامة، والتدريب المهني، وعلاقات العمل، والاتجاهات السائدة في التوظيف، والعلاقات المجتمعية. ومؤخرًا، أبرم الاتحاد الدولي للصناعات الكيماوية والطاقة والتعدين، اتفاقات تتعلق بصناعة المناجم تضمن حق نقابات العمال في رصد أداء الشركات العام، ويتم على أساس هذه الاتفاقات معالجة مسألة الانتهاكات مع مقار الشركات - وهو ما يشكل نقلة هامة عن مدونات قواعد السلوك المعتمدة في معظم الشركات.

الجدول ١ - الاتفاقات الإطارية للشركات عبر الوطنية والاتحادات النقابية العالمية

الشركة	عدد العاملين	البلد	مجال النشاط	الاتحاد النقابي العالمي	السنة
دانون	١٠٠ ٠٠٠	فرنسا	تجهيز المنتجات الغذائية	الاتحاد الدولي للأغذية	١٩٩٨
أكور	١٤٧ ٠٠٠	فرنسا	فنادق	الاتحاد الدولي للأغذية	١٩٩٥
أيكيا	٧٠ ٠٠٠	السويد	أثاث	الاتحاد الدولي لعمال البناء والنجارة	١٩٩٨
ستاتويل	١٦ ٠٠٠	النرويج	صناعة النفط	الاتحاد الدولي لنقابات عمال الصناعات الكيميائية والطاقة والتعدين والأشغال العامة	١٩٩٨
فاير كاستيل	٦ ٠٠٠	ألمانيا	مواد مكاتب	الاتحاد الدولي لعمال البناء والنجارة	١٩٩٩
فروندبرغ	٢٧ ٥٠٠	ألمانيا	مواد كيميائية	الاتحاد الدولي لنقابات عمال الصناعات الكيميائية والطاقة والتعدين والأشغال العامة	٢٠٠٠
هوشتييف	٣٧ ٠٠٠	ألمانيا	التشييد	الاتحاد الدولي لعمال البناء والنجارة	٢٠٠٠
تريومف	٣٨ ٠٠٠	ألمانيا	صناعة النسيج	الاتحاد الدولي لعمال الملابس والمنسوجات والجلود	٢٠٠١
مرلوني	٢٠ ٠٠٠	إيطاليا	صناعة المعادن	الاتحاد الدولي لعمال المعادن	٢٠٠٢
إنديسا	١٣ ٦٠٠	إسبانيا	صناعة الطاقة	الاتحاد الدولي لنقابات عمال الصناعات الكيميائية والطاقة والتعدين والأشغال العامة	٢٠٠٢
بالاست نيدام	٧ ٨٠٠	هولندا	التشييد	الاتحاد الدولي لعمال البناء والنجارة	٢٠٠٢
كاريفور	٣٨٣ ٠٠٠	فرنسا	البيع بالتجزئة	الاتحاد الدولي لشبكة النقابات	٢٠٠١
شيكيتا	٢٦ ٠٠٠	الولايات المتحدة الأمريكية	الزراعة	الاتحاد الدولي للأغذية	٢٠٠١
أو.تي.أي. تليكوم	١٨ ٥٠٠	اليونان	الاتصالات السلكية واللاسلكية	الاتحاد الدولي لشبكة النقابات	٢٠٠١
سكانسكا	٧٩ ٠٠٠	السويد	التشييد	الاتحاد الدولي لعمال البناء والنجارة	٢٠٠١

الشركة	عدد العاملين	البلد	مجال النشاط	الاتحاد النقابي العالمي	السنة
تليفونيكا	١٦١ ٥٠٠	إسبانيا	الاتصالات السلكية واللاسلكية	الاتحاد الدولي لشبكة النقابات	٢٠٠١
فونتيبرا	٢٠ ٠٠٠	نيوزيلندا	صناعة منتجات الألبان	الاتحاد الدولي للأغذية	٢٠٠٢
فوكس فاجن	٣٢٥ ٠٠٠	ألمانيا	صناعة السيارات	الاتحاد الدولي لعمال المعادن	٢٠٠٢
نورسك سكوج	١١ ٠٠٠	النرويج	الورق	الاتحاد الدولي لنقابات عمال الصناعات الكيماوية والطاقة والتعدين والأشغال العامة	٢٠٠٢
أنغلوغولد	٦٤ ٩٠٠	جنوب أفريقيا	التعدين	الاتحاد الدولي لنقابات عمال الصناعات الكيماوية والطاقة والتعدين والأشغال العامة	٢٠٠٢
ديام/كرايسلر	٣٧٢ ٥٠٠	ألمانيا	صناعة السيارات	الاتحاد الدولي لعمال المعادن	٢٠٠٢
إيني	٧٠ ٠٠٠	إيطاليا	الطاقة	الاتحاد الدولي لنقابات عمال الصناعات الكيماوية والطاقة والتعدين والأشغال العامة	٢٠٠٢
ليون	١٨ ٠٠٠	ألمانيا	إلكترونيات السيارات	الاتحاد الدولي لعمال المعادن	٢٠٠٣
أي.اس.إس.	٢٨٠ ٠٠٠	الدانمرك	تنظيف المباني وصيانتها	الاتحاد الدولي لشبكة النقابات	٢٠٠٣
جي.إي.إيه.	١٤ ٠٠٠	ألمانيا	هندسة	الاتحاد الدولي لعمال المعادن	٢٠٠٣
إس.كيه.إف.	٣٩ ٠٠٠	السويد	محامل كريات	الاتحاد الدولي لعمال المعادن	٢٠٠٣
رينميتال	٢٥ ٩٥٠	ألمانيا	معدات دفاع/سيارات إلكترونيات	الاتحاد الدولي لعمال المعادن	٢٠٠٣

المصدر: روبرت ستيرت (صندوق النقد الدولي)/ماريون هيلمان (الاتحاد الدولي

لعمال البناء والتجارة)، ٢٠٠٣

٢٧ - ويمثل ازدياد المدونات الدولية لممارسات العمل أحد الردود العديدة التي تصدر عن النقابات العمالية إزاء ممانعة الحكومات في تنفيذ معايير العمل الرئيسية لمواجهة العولمة. وفي شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، اعتمد المجلس التنفيذي للاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة مدونة أساسية لقواعد السلوك لممارسات العمل، تعرض المبادئ التوجيهية المتعلقة

بحقوق العمال من أجل مساعدة النقابات والمنظمات غير الحكومية والشركات فيما تجريه من مفاوضات أو تشنه من حملات تتعلق بمدونات قواعد السلوك.

(د) ربط الصحة والسلامة المهنية بالتنمية المستدامة

٢٨ - أدت الصلة التي حدد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة قيامها بين التنمية المستدامة وصحة العمال وسلامتهم، إلى اشتراك الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة واللجنة الاستشارية للنقابات العمالية ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في اتخاذ إجراء لإشراك النقابات العمالية وأعضائها في عملية تستهدف ترجمة ما لديها من تقاليد وقدرات راسخة في مجال ضمان الصحة والسلامة، إلى نموذج للتنمية المستدامة في مكان العمل. وتم تيسير هذا الأمر بإبرام اتفاق (مذكورة تفاهم) مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة لاستكشاف عدد من الوسائل واستحداثها لتحقيق هذا الغرض، بما فيها إعداد كتيب لإطلاع أعضاء النقابات على الصلة القائمة بين مكان العمل الصحي والتنمية المستدامة. ويشرح هذا الكتيب تقييمات مكان العمل، ويعطي تعريفات واضحة للمصطلحات المستخدمة ويظهر الطريقة التي يمكن أن تتبعها النقابات العمالية في عملية تقييم أدائها وكيفية ربطه بالتنمية المستدامة.

ويشرف على هذه العملية فريق دائم يضم ممثلين عن اللجنة الاستشارية للنقابات العمالية والاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وممثلي النقابات العمالية من آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا. ويجري هذا الفريق اتصالاته عن طريق منتدى إلكتروني. واستناداً إلى مؤتمر مواضيعي خصص للصحة المهنية ونظم معهد الصحة والسلامة والبيئة المهنية في بانكوك بتايلند، في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، والنتائج التي تم الحصول عليها من أحد الاستبيانات، يجري التفكير حالياً في عقد حلقات عمل إقليمية لأفريقيا وأمريكا اللاتينية من أجل استحداث نهج إقليمية لوضع الإجراءات المتعلقة بمكان العمل وأدوات تقييمه وبلورة هذه العملية بشكل يتيح تطبيقها على نطاق أوسع.

٢٩ - وتقدم الإجراءات المتعلقة بمكان العمل، وجدول أعمال القرن ٢١، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة إطاراً للإضطلاع بتقييمات يشترك فيها العمال وأرباب العمل، ويمكن أن تشمل ملايين العمال، من أجل إدخال تغييرات ملموسة على أنماط الإنتاج والاستهلاك في مكان العمل، وفي الحياة الشخصية والجماعية، وكسب قلوب وعقول عامة الناس من أجل إحداث تغييرات باهظة التكلفة. وتدرس تقييمات مكان العمل مدى استيفاء هذا المكان للمعايير البيئية والمهنية والاجتماعية المتفق عليها. ويمكن أن تفضي نتائج

التقييمات إلى وضع خطط عمل مشتركة لتحديد المشاكل وحلها، من أبسطها (مثل المياه والطاقة واستخدام الموارد في مكان العمل) إلى أعقدها (مثل التكنولوجيا ومسائل العمل أو القضايا ذات الصلة بالضمان الاجتماعي والصحة العامة). وتتصف هذه التقييمات بفعاليتها لأنها تقوم على تقليد بدأ أرباب العمل اتباعه منذ فترة طويلة في التعامل مع النقابات العمالية داخل اللجان الموجودة في موقع العمل، لتحديد أهداف مشتركة واستحداث برامج وتنفيذها ومراقبة مكان العمل وحفظ السجلات وتقديم التقارير المرحلية.

٣ - التقدم المحرز في مجال المسؤولية الاجتماعية للحكومات

٣٠ - تعكف النقابات حاليا على إعداد دراسة عن سجل الحكومات المتعلق "بالجانب البشري" للتنمية المستدامة، استنادا إلى مصادر مثل التقارير القطرية التي تقدم إلى المنظمات الحكومية الدولية. وبناء على النتائج التي توصلنا إليها، نرى أن تكون الأولويات التي يشملها استعراض اللجنة في دورتها الراهنة على النحو التالي:

(أ) تقاعس الحكومات عن حماية حقوق العمال والنقابات العمالية

٣١ - على الرغم من أن النقابات العمالية تشكل جزءا أساسيا في أي مجتمع ديمقراطي، إلا أنها تتعرض اليوم للهجوم حتى في أكثر البلدان ديمقراطية. وقد تضمنت الدراسة الاستقصائية السنوية عن انتهاك حقوق النقابات، التي يعدها الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة استنادا إلى استعراض مدى احترام حقوق النقابات العمالية أو عدمه في كل قطر على حدة، أدلة واضحة على أن مساحة رقعة قمع النقابات العمالية تزداد اتساعا. وفي الدراسة الاستقصائية الأخيرة، طغى على ما عداه العرض الذي قدمته الدراسة للآثار المدمرة التي تسبب فيها سوق حرة تنسم بفجاعتها في حقوق العمال، وما أظهرته من اتساع نطاق الانتهاكات التي تتعرض لها حقوق النقابات. ولا بد من معالجة هذه الاتجاهات المخيفة في الدورة الراهنة، وأهم من ذلك أيضا لا بد من ضمان معالجة الدول الأعضاء لها.

٣٢ - وقد شملت انتهاكات حقوق نقابات العمال المبلغ عنها في الاستقصاء السنوي الذي أجراه الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة انتهاكات لحقوق النقابات في ١٣٣ بلدا وإقليما عبر العالم. وتضمن الاستقصاء ٢١٣ من حالات القتل أو "الاختفاء" لأعضاء في النقابات في عام ٢٠٠٢، واشتمل على رقم قياسي مخيف هو ١٨٤ اغتيالا، و ٢٧ محاولة اغتيال و ١٨٩ تهديدا بالقتل في كولومبيا وحدها. وقد اعتقل نحو ٣ ٠٠٠ من أعضاء نقابات العمال في أرجاء العالم، وأصيب ١ ٠٠٠ عضو وفصل ٣٠ ٠٠٠ آخرون. وأشار الاستقصاء إلى اتجاهين معينين في هذا الخصوص هما الموقف العنيد المناهض للديمقراطية الذي تتخذه دول معينة والمنافسة الشديدة في الاقتصاد العالمي ودعا إلى مكافحتهما من خلال

التضامن الدولي لنقابات العمال واتخاذ الحكومات للإجراءات الملائمة. (انظر: <http://www.icftu.org/focus.asp?Issue=tur&andLanguage=EN>).

وتتسم النقابات المحلية بالضعف بصفة خاصة أمام أعمال التمييز التي يمارسها أرباب العمل. وغالبا ما تتعرض الاحتجاجات المشروعة على الأزمات الاقتصادية للقمع الشديد، في الوقت نفسه الذي ثبت فيه فشل الجهود المبذولة لإجراء حوار معقول مع الحكومات أو أرباب العمل. وفي الوقت الحاضر تمثل مناطق تجهيز الصادرات رمزا من رموز العداء تجاه نقابات العمال، حتى في البلدان الديمقراطية. فحسب آخر تقرير أعده الاتحاد، هناك نحو ٨٥٠ من هذه المناطق، حسب أحدث تعداد لها، يعمل فيها نحو ٣٠ مليون عامل هم أساسا من النساء، في مصانع تجميع تنتج الأجهزة المنزلية والأثاث والمنسوجات. ولا تلقى نقابات العمال داخل معظم مناطق تجهيز الصادرات الترحيب، وغالبا ما تحظر حظرا تاما، وهو ما يحدث ضررا ظاهرا للعيان في ظروف العمل، والبيئة ومستويات المعيشة، لا سيما في مجالات المياه والمرافق الصحية والتخلص من النفايات والإسكان.

٣٣ - وأدانت بعثة دولية الإخلال بحقوق نقابات العمال في مناطق تجهيز الصادرات، حيث وجهت بعثة نقابية عالمية أوفدت إلى الجمهورية الدومينيكية استعدادا لعقد الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، إدانته إلى الظروف السائدة في مناطق تجهيز الصادرات وطالبت المنظمة باتخاذ إجراءات لوقف استغلال العمال ذي الصلة بالتجارة. واستشهدت البعثة بظروف العمل المسيئة، والقمع الوحشي لمحاولات الانضمام إلى النقابات، والاستعانة بالمجرمين لإرهاب أعضاء النقابات، وإثارة أرباب العمل للمنازعات، واعتداءات رابطات المصدرين على النقابات، وتغاضي الحكومات عن ذلك. (انظر: <http://www.icftu.org/>).

٣٤ - وما زالت عمالة الأطفال مستمرة رغم الإدانة العالمية لها، حيث يواصل بعض ملاك الشركات عديمي الضمير استخدام أرخص أشكال العمالة المتاحة لخفض نفقات الإنتاج، حتى مع المخاطرة بحياة الأطفال الذين يعملون عددا أكبر من الساعات ويتلقون أقل الأجور من بين جميع العمال. فهناك نحو ٢٥٠ مليون طفل بين سن خمس سنوات وأربع عشرة سنة يعملون حاليا أعمالا مرهقة في البلدان النامية، نصفهم تقريبا بشكل متفرغ. وهناك أيضا ما يقدر بنحو ١٧١ مليون من هؤلاء الأطفال يعملون في ظروف مشحونة بالخطر، مما يضر بسلامتهم، وصحتهم (بدنيا وعقليا)، ونمائهم المعنوي. وتنبع المخاطر أيضا من عبء العمل المفرط، والظروف المادية، ومدة العمل وعدد ساعاته. وإضافة إلى عدد الأطفال الذين يعملون أعمالا خطيرة مُعرّفة بموجب الاتفاقيتين رقمي ١٣٨ و ١٨٢ الصادرتين عن منظمة

العمل الدولية، يقدر أن يكون زهاء ٨,٤ مليون طفل قد وقعوا في شرك أسوأ أشكال عمالة الأطفال حسب التعريف الوارد في الاتفاقية رقم ١٨٢ الصادرة عن منظمة العمل الدولية، بمن فيهم زهاء ٥,٧ مليون طفل يعملون في ظل القسر والاستعباد. (انظر: <http://www.ictu.org/focus.asp?Issue=childlabour&Language=EN>).

(ب) سجل سيئ بشأن حقوق العمال والنقابات العمالية

٣٥ - أن تواجه نقابات العمال قمعا شديدا في ظل النظم الديكتاتورية يمكن أن يكون أمرا متوقعا، بيد أنه حتى في البلدان الديمقراطية تواجه النقابات بشكل متزايد حكومات غير ودية حيث يسهم اتجاه المنافسة على اكتساب الأسواق العالمية في تقويض المساواة الجماعية، التي تمثل الأداة الأساسية في إجراءات نقابات العمال. وتحدد معايير العمل الأساسية الصادرة عن منظمة العمل الدولية مجموعة متنوعة من حقوق الإنسان في العمل القصد منها أن تنطبق عالميا بغض النظر عن ظروف التنمية الوطنية أو المرحلة التي تمر بها. وقد اتفق في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة على ضرورة أن تدرج هذه المعايير في جميع عمليات التخطيط والتنفيذ، مع إيلاء اهتمام خاص للقواعد التي تحكم التجارة والاستثمار والتنمية الاقتصادية. إلا أن البحث الذي أجريناه يبين للأسف أن البلدان متباطئة في التصديق على هذه الصكوك، وأنها أكثر بطئا في إنفاذها بنشاط.

٣٦ - ويتعين استعراض هذه النقطة خلال الدورة الراهنة للجنة. وسوف تعمم النقابات على اللجنة خلال هذه الدورة، ما أجريناه من تحليل لمدى التصديق على الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية، فضلا عن مواجيز التنمية المستدامة التي أعدتها نقابات العمال حسب البلدان. وسوف تثبت هذه الجهود أن مراعاة حقوق العمال نادرة وغير متساوية. إن عدم الرغبة في إنفاذ هذه المعايير يستند على ما يبدو إلى ما قد يحدث من أثر في الاستثمار والتنمية، في الوقت الذي ما برحنا نشهد فيه تحويلا مكثفا للإنتاج، لا سيما في صناعة المنسوجات والملبوسات، إلى أجزاء من العالم تُمارس فيها على الأغلب ممارسات عمالية تثير الأسى. إن انتهاكات حقوق العمال في سلسلة الإمداد الناشئة، بما في ذلك عمالة الأطفال والعمل القسري، بدأت تظهر إلى النور بشكل متزايد، وهو ما يجب أن تتناوله هذه الدورة الراهنة للجنة.

(ج) اتخاذ المسؤولية الاجتماعية للحكومات منحى "الأعمال"

٣٧ - إن صياغة وتطبيق المعايير مهمة أساسية تضطلع بها الحكومات ومؤسساتها. وهناك تباينات نوعية بين الحكومات ومؤسسات القطاع الخاص تمثل عنصرا حاسما في نوع الإدارة التي تجعل التنمية المستدامة حقيقة واقعة. وتشدد المسؤولية الاجتماعية للشركات على السمة

الطوعية لمسؤولية قطاع الأعمال، ومبادرات ونظم الإدارة، ومسؤولية الإدارة في التعرف على "أصحاب المصلحة" والعمل معهم. غير إن 'الرصد' و 'التحقق' لا يفقدان فحسب قدرا كبيرا من مغزاهما في هذا السياق، بل أن مفهوم "أصحاب المصلحة" ذاته غالبا ما يحجب السمة الحقيقية للعلاقة داخل مؤسسة ما. فالعمال ينطبق عليهم إلى حد كبير صفة أصحاب المصلحة في مكان العمل. وقد أظهرت الأحداث أن التشريع السليم المدعم بخطة تنظيم محكمة، هو الضمان الوحيد لتوفير الحد الأدنى من الظروف والحقوق في مكان العمل والمجتمع الأوسع. وثمة حاجة إلى آليات إنفاذ ملائمة، وتدريب للموظفين، وإرادة سياسية لكي تصبح المعايير صالحة للتطبيق. ويتعين أن تستعرض الدورة الراهنة للجنة هذه التغييرات في شؤون الإدارة، سيما وأنها تؤثر في مشاركة العمال والمواطنين.

٤ - تقييم التقدم المحرز بشأن إمكانية الوصول إلى الخدمات الحيوية ومراقبتها

٣٨ - يتعين أن يكون توفير الخدمات المرتبطة بالمياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية جزءا من استعراض الفقر والاستبعاد الذي ستجره الدورة الراهنة للجنة. وما برحت الاتجاهات الحديثة نحو تحرير التجارة وتخفيف القيود التنظيمية والخصخصة في السنوات الأخيرة، لا سيما اللجوء إلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص، تحول بشكل متزايد إلى قطاع الأعمال كثيرا من الأدوار التي تضطلع بها الحكومات إلى جانب المسؤولية الاجتماعية المرتبطة بهذه الأدوار. وقد كشفت الخبرة المكتسبة على مدار عقدين بوضوح عن التكاليف والمخاطر الكامنة في هذا النهج، وأوضحت السبب الذي يتعين على الحكومات من أجله أن تضطلع بدور قيادي في كفالة الخدمات التي تمثل عنصرا هاما في التنمية المستدامة والحياة اللائقة بالجميع.

(أ) الشراكات بين القطاعين العام والخاص: قطاع واحد يكفي تماما!

٣٩ - هناك تهديدات تحقيق بأهم الخدمات البشرية في مجال المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية. وينضم الآن كثير من الحكومات الوطنية ودون الوطنية إلى المؤسسات الدولية في الدعوة إلى السماح ببيع الخدمات العامة، أو تحويلها إلى الشركات. فمنذ عام ١٩٩٢، ما برح العالم يشهد موجة من الخصخصة وتخفيض القيود التنظيمية مما أحدث أثرا في تحويل السيطرة على قطاع كبير من الخدمات من القطاع العام إلى القطاع الخاص. وقد أثر ذلك على وجه الخصوص وبشكل عميق في السكان منخفضي الدخل والفئات الضعيفة، حيث أصبحت إمكانية الوصول إلى الخدمات والموارد الأساسية أو اكتساب النفوذ عليها أكثر ارتباطا بالثروة. وقد كان لهذا التآكل في الدور الذي تضطلع به الحكومات دور مباشر في تقويض الصلة بين الديمقراطية والإنصاف، مما يحدث "فجوة في الإدارة" و "عجز في الديمقراطية" على السواء. وحتى في الأماكن التي بقيت فيها آثار من السيطرة التنظيمية

والإشرافية للقطاع العام، يحدث "تخفيف فعلي للقيود التنظيمية" بسبب قلة موظفي وموارد الخدمات، بل والأسوأ من ذلك، بسبب التدخل السياسي الفاسد أو غير المشروع. (انظر: <http://www.world-psi.org>).

(ب) **خصخصة الخدمات وتخفيف القيود التنظيمية عليها لم تحقق الآمال المنشودة**

٤٠ - بدلا من تخفيف الضغط الواقع على الحكومات، وتقديم الخدمات بأسعار معقولة وببسر، أفضى تخفيف القيود التنظيمية أو الخصخصة في المياه والصرف الصحي والتخلص من النفايات وغير ذلك من الخدمات المتصلة بصحة البشر ورفاههم إلى قدر أكبر من التفاوت في الدخول، وتقليل إمكانية الحصول على الخدمات، وزيادة الضرر الاجتماعي والبيئي. وتأثرت بذلك الحكومات المحلية بوجه خاص وبشدة، حيث أدى هذا الاتجاه إلى إلقاء عبء المسؤولية عليها، دون أن تتاح لها بالضرورة الموارد المالية اللازمة، مما أفضى إلى تزايد تدهور الخدمات، وترسيخ الدعوة إلى الخصخصة. وأفضى ذلك أيضا إلى حرمان الإدارات الحكومية مما لديها من مهارات، مما أفقدها القدرة على التنظيم، ناهيك عن تقديم الخدمات.

٤١ - ويقود الاتحاد الدولي للخدمات العامة الحملة العالمية لمناهضة الخصخصة، وهذا الاتحاد هو اتحاد نقابي عالمي مؤلف من ٢٠ مليون عامل ينتمون إلى ١٥٠ بلدا، يعمل الكثيرون منهم لدى السلطات العامة للمياه والمرافق الصحية. ويضطلع الاتحاد، جنبا إلى جنب مع فروع الوطنيه، بالدور الرائد في شن حملة إعلامية وتنظيمية ترمي إلى بناء الوعي، وكشف النقاب عن المغالطات المرتبطة بالخصخصة، وتنظيم حملات الضغط على الحكومات للإبقاء على ملكية وسيطرة القطاع العام على هذه الخدمات البشرية. وفي ظل هذه المبادرات، أبرم الاتحاد وفروعه شراكات مع مئات الجماعات المجتمعية والبحثية ودعاة المحافظة على البيئة في المدن والبلدان حول العالم.

(ج) **الدعوة المناهضة لخصخصة المياه وغيرها من الخدمات البشرية الحيوية**

٤٢ - وترى النقابات أن هناك تناقضا كامنا في زيادة الأرباح التي تتحقق من الخدمات الحيوية من قبيل المياه والطاقة والصحة والتعليم، لا سيما عندما تسحب هذه الأرباح لمنفعة أصحاب المصلحة الذين يكونون من بلد آخر أو من الأفراد. لذلك، تحت الدورة الراهنة للجنة على استعراض مدى وآثار الخصخصة، بما في ذلك الدور الذي تضطلع به المؤسسات المالية الدولية في تشجيع اتباع نموذج اقتصادي يتجه نحو القطاع الخاص وقوى السوق.

٤٣ - وحيث يشكل معظم هذه الخدمات احتكارا طبيعيا، فإن المنافسة غير قائمة في الواقع. فمستعملي المياه، على سبيل المثال، هم سوق مقيدة وليس لديهم أي خيار في مسألة

شراء المياه. (تحتوز أكبر شركتين فرنسيتين للمياه، وهما سويس وفيفيندي، ٧٠ في المائة من عقود مياه القطاع الخاص). وحتى ما يسمى "قصص النجاح" يميل إلى إخفاء العديد من النتائج السلبية، مثل الاتحادات التي ترفع التعريفات بسبب تذبذب أسعار الصرف أو تتوقف عن سداد رسوم الامتياز لممارسة الضغط على السلطات العامة؛ والزيادات الكبيرة في "المياه غير المعلومة المصير" الخاضعة لإدارة القطاع الخاص؛ وانعدام المراقبة الرسمية للتوسعات الجديدة في الخدمات، وما إلى ذلك.

٤٤ - وقدمت وحدة البحوث التابعة للاتحاد الدولي للخدمات العامة بحثاً رائداً عن الخدمات. حيث أفضت شراكة أبرمها الاتحاد الدولي للخدمات العامة مع باحثين في جامعة غرينتش إلى تقديم ثروة من الدراسات المتعمقة في قضايا القطاع العام. وتعد وحدة البحوث بالاتحاد عشرات الدراسات سنوياً، منها مثلاً تمويل المياه: مذكرة للمناقشة (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤)؛ ومقاومة خصخصة الطاقة وتقديم بدائل لها (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣)؛ والمشاكل المحيطة بامتيازات القطاع الخاص في مجال المياه: استعراض للخبرات (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣)؛ وهو تحليل نقدي للورقة الخضراء المقدمة من الجماعة الأوروبية عن خدمات المنفعة العامة (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣)؛ وحلول عامة لمشاكل خاصة: مواجهة نقصان الاستثمارات في المرافق الأساسية للمياه (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣)؛ وخصخصة المياه وإعادة هيكلتها في بلدان وسط وشرق أوروبا والدول المستقلة حديثاً لعام ٢٠٠٢ (نيسان/أبريل ٢٠٠٣) (انظر: <http://www.psiru.org/reportsindex.asp>).

٤٥ - وسوف ترى اللجنة، فيما ستجريه من استعراض، أن ما يزيد على ٩٠ في المائة من خدمات المياه يقدمها حالياً القطاع العام، وهي حقيقة غالباً ما يجري حججها. وسوف تعلم أيضاً عن سجل المؤسسات المالية الدولية في مواجهة الموردين من القطاع العام، وسوف تسأل عن السبب في أن أسواق رأس المال لم تبد قدراً أكبر من الابتكار في تصميم آليات للتمويل. ويتعين أيضاً أن يتناول أي استعراض للمياه وغيرها من الخدمات البشرية الحيوية، مسألة التسعير واسترداد التكلفة، مع الإقرار بأن الإعانات تمثل وسائل خاطئة، وأنها لا تصل إلى كثير من الجماعات التي يجب أن تصل إليها في ظل نظام للأسعار قائم على تحقيق أرباح. إن تقديم هذه الخدمات بغرض الربح يعني إلقاء العبء في نهاية المطاف على المستهلكين ومجتمعاتهم المحلية. ويتعين مراعاة دور الديمقراطية والمساءلة والشفافية والمشاركة والشمولية في تقديم خدمات من قبيل المياه، كما يتعين مراعاة أهمية تشكيل شراكات بين الحكومات، التي تعاني من نقص النقدية، والهيئات العامة الأخرى والعمال.

٥ - تقييم التقدم المحرز في التعاون الدولي

(أ) الدور المتغير للمنظمات والمواثيق الدولية

٤٦ - بما أن اقتصادنا يزداد عولمة، فإن وضع المعايير للأعمال التجارية وتنظيمها على الصعيد الدولي يشكلان شرطين ضروريين للحكم السليم. غير أن العديد من الحكومات والمؤسسات الحكومية لا يقبل بهذا الدور، وأصبحت مهمة وضع المعايير والتنظيم تُنحى جانبا بينما يتزايد تحويل المسؤولية إلى المصالح الخاصة. وتعتقد النقابات أن دور الهيئات والصكوك الدولية أصبح مهما أكثر من أي وقت مضى. لكن الكثير من معايير اليوم ينبني على افتراض مفاده أنه بالرغم من أن وجود قواعد إلزامية واجبة التطبيق لحماية التجارة يعتبر أمرا مشروعاً للغاية، فإن اعتماد نهج مناظر لحماية حقوق الإنسان الأساسية، بما فيها حقوق العمال، غالبا ما يتحول إجمالا إلى تدابير فضفاضة لا تُطبق إلا في ما ندر. وفي هذا الصدد، تفضل النقابات الاتفاقات الدولية التي تشترك فيها الحكومات الوطنية بصورة مباشرة؛ مثل الإعلان الثلاثي لمنظمة العمل الدولية، والمبادئ التوجيهية للمؤسسات المتعددة الجنسيات لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. لكن هذه الصكوك لا تحظى لسوء الحظ بدعم الحكومات.

(ب) عدم التركيز على البعد الاجتماعي في المبادرات الدولية

٤٧ - يوفر مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة أساسا متينا للبعد الاجتماعي، غير أن بعض المواثيق والمنظمات الدولية لا يزال يقلل من شأن الشواغل الاجتماعية مقارنة بالقضايا الاقتصادية والبيئية. وقد حددت النقابات مبادرتين توضحان بصورة خاصة هذه النقطة.

٤٨ - وتتعلق المبادرة الأولى بمطالبة النقابات مرفق البيئة العالمية بمراعاة النتائج الاجتماعية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. فلا بد يجب أن يراعي مرفق البيئة العالمية بصورة أوضح، أثناء تحديد موارده وجود تعهد بإدماج الأهداف الاجتماعية في برامج المرفق والعمل مع المؤسسات المشاركة فيه. ويمكن إنجاز ذلك بإقامة علاقات مؤسسية مع منظمة العمل الدولية، والهيئة الحكومية الدولية المختصة بالبعد الاجتماعي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الصحة العالمية وغيرهما. وتتعلق الثانية بضرورة أن يتولى المرفق دور الريادة في مجال التوظيف والاستراتيجيات المتعلقة بمكان العمل وتنفيذ النتائج الاجتماعية، أثناء اضطلاعها بالبحث والتطوير في الآثار الاجتماعية وآثار التوظيف على عملية التغيير ووضع الخطط المتكاملة. (انظر: <http://www.icftu.org/displaydocument.asp?Index=991216411&Language=EN>).

(ج) عدم إسناد مهمة إغاثية ملائمة لمنظمة العمل الدولية

٤٩ - ليس ثمة موضع يتضح فيه انعدام الاهتمام بالجانب الاجتماعي للتنمية المستدامة أكثر من منظمة العمل الدولية. فهذه المنظمة ذات الهيكل الثلاثي التي أنشئت عام ١٩١٩ لمعالجة قضايا العمل والقضايا الاجتماعية، لم تُكلف بأداء الدور الرائد الذي تستحقه في هذا المجال، على نحو ما توخاه إعلان فيلادلفيا (١٩٤٩). وينبغي للجنة، كحد أدنى، أن تقر بجميع حقوق الإنسان التي أوضحت منظمة العمل الدولية أنها تشكل حقوقاً أساسية في العمل، على نحو ما أوجزته في إعلانها بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل. وثمة التزام من جانب جميع الدول الأعضاء في المنظمة باحترام المبادئ المتعلقة بهذه الحقوق الأساسية وتعزيزها وتنفيذها، وهي الحقوق التي تمثل جزءاً أساسياً من أي مفهوم للتنمية المستدامة. ويجب أن تتناول اللجنة في استعراضها الراهن هذا التجاهل الذي دام فترة طويلة، وأن تُسند للمنظمة مهمة أكثر قوة في التعامل مع الجانب الاجتماعي للتنمية المستدامة.

(د) أزمة في الإدارة الدولية

ما زالت السمة الطوعية هي الطابع الأغلب الأعم في مجال سن المعايير الخاصة بالبعد الاجتماعي، الذي يظل يفتقد الدعم والمشروعية وينطوي على عدد لا حصر له من المعايير والإجراءات والبرامج والمشاريع المفتقرة إلى الانسجام من حيث الغرض أو آلية الإبلاغ أو التقييم. ورغم أن العمل الطوعي الأحادي يمكن أن يقوم بدور ما في قبول المعايير وتكييفها، إلا أنه ليس بديلاً كافياً للمتطلبات الملزمة قانوناً، ولا يمكنه في حد ذاته أن يعالج النتائج الاجتماعية الناجمة عن وجود السوق المعولمة. وعلاوة على ذلك، يؤدي بعض خصائص الاتفاقات والمواثيق الدولية إلى جعل تطبيقها والتحقق منها متعذراً في مواجهة التطور المتزايد في سلاسل الإمداد وسلاسل القيم؛ وهو ما يؤدي إلى ظهور فئة متنامية من مفتشي العمال والمراقبين الاجتماعيين في القطاع الخاص تعني بالمسؤولية الاجتماعية للشركات. ويلاحظ، أخيراً أن الكثير من المواثيق يتسم بالطابع الاختياري، حيث يترك للشركات حرية تقرير مسؤولياتها حيال المجتمع.

٥١ - والنتيجة المترتبة على ذلك هي الفراغ الحاصل في العديد من المجالات، خاصة في مجال الرصد الذي يقتضي حضوراً مستمراً وليس تدخلاً متقطعاً من جانب "المراقب الاجتماعي". كما أن "الرصد المستقل" الحقيقي الوحيد هو ما يقوم به المتضررون أكثر من غيرهم، أي النقابات وأفراد المجتمع. وأخيراً، يتمثل أحد الأمور التي تعيق الإدارة الدولية في اتجاهها إلى ضمان السلوك المسؤول اجتماعياً عن طريق التركيز على 'قضايا الأعمال'، وهو ما لا يفرق بين مصالح المعنيين بالأمر ومصالح العمال الذين تكون لهم مصالح مشتركة ومتنافسة مع أرباب عملهم.

جيم - توصيات النقابات بشأن أماكن العمل والمجتمعات

٥٢ - ينبغي أن تتيح نتائج هذا الاستعراض للجنة، والدول الأعضاء فيها، والمجموعات الرئيسية، إعادة تأكيد النموذج الإنمائي الذي يكون محوره الناس ويلي حاجاتهم ويحمي البيئة. والتحدي الذي نواجهه في هذا المجال هو إيجاد سبل للعمل سوياً من أجل بلوغ الهدف. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي أن تيسر نتائج الدورة الراهنة الأمور التالية:

١ - بيان الصلة الواضحة بين التخفيف من حدة الفقر والعمل اللائق

٥٣ - لا بد أن تترافق الرؤية والإرادة السياسيتان والقدرات المتاحة، من أجل إيجاد ضمانات تكفل توفير العمل اللائق لملايين العمال الذين يعيشون في ظروف الفقر والاستبعاد. ويستوجب ذلك وجود تعهد جديد بتوفير الموارد ووضع السياسات العامة وضمان الحكم الديمقراطي وقيام الحوار لتحديد الأهداف المشتركة. ويجب على المؤسسات الدولية مثل المنتدى الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية أن تلي الحاجة إلى نشر العدالة الاجتماعية في العالم. وينبغي أن يعزز الاستعراض الراهن جميع هذه الجوانب.

الاتحاد الدولي لعمال الملابس والمنسوجات والجلود يدعو بلدان الجنوب إلى إخراج معايير العمل من دائرة التنافس

٥٤ - العمل هو أفضل سبيل للانعتاق من الفقر، لكن العمل دون حماية يمكن أن يصبح جواز مرور نحو العيش في الفقر الدائم، كما حدث في صناعات النسيج والألبسة والجلود. فالصين والمكسيك تهيمنان الآن على السوق الأمريكية للملبوسات، لكن الارتفاع الهائل في عدد الوظائف في هذين البلدين لم ينعكس في شكل أجور أكبر، أو في تحسن معايير العمل بالنسبة للعمال فيهما. ففي المكسيك، انخفض الحد الأدنى الحقيقي للأجور زهاء ٥٠ في المائة خلال التسعينات، بينما وردت من الصين تقارير عديدة عن الأجور التي لا تُدفع والانتهاكات المماثلة التي ترتكب وفقاً لما ذكره الاتحاد الدولي لعمال صناعات الملابس والمنسوجات والجلود (<http://www.itglwf.org.org>).

٢ - تعهد أكبر بتحقيق هدف لجنة التنمية المستدامة في إيجاد العمل اللائق

٥٥ - يجب أن يؤكد الاستعراض الراهن للجنة أن القضاء على الفقر ليس مرهوناً بإيجاد أي نوع من العمل فحسب؛ فلا بد أن يكون العمل ذي نوعية مقبولة، يتمتع فيه الناس بكرامتهم ويحققون قدراتهم، مع وجود قدر من الضمان الاجتماعي والاقتصادي لهم ولجتمعاتهم. ويمكن في هذا الشأن أن نسترشد في استنتاجاتنا بوثيقة مكتب العمل الدولي

المعنونة ”العمل اللائق: تقرير المدير العام إلى مؤتمر العمل الدولي في دورته السابعة والثمانين عام ١٩٩٩“.

٣ - أهمية العمل المشترك من خلال تعزيز الصحة والسلامة المهنية

٥٦ - يجب أن يشجع الاستعراض الراهن للجنة العمل المشترك على جميع المستويات، ولا سيما في مكان العمل. فقد طورت النقابات وأرباب العمل قدرات هامة على الحوار والتعاون والتفاوض يمكن توسيع نطاقها لتشمل المسائل الاجتماعية والبيئية على الصعيد المحلي والوطني والدولي. ويجب أن يفضي هذا الاستعراض إلى وضع الأوساط الصناعية أمام تحدي الدخول مع الشركاء الاجتماعيين في عمل مشترك. ونحث اللجنة على أن تعزز قيام اللجان المشتركة المعنية بالصحة والسلامة في أماكن العمل كنموذج للعمل المشترك. وأخيراً، يجب على اللجنة أن تعتبر أنه من النقاط الإيجابية أن تمارس النقابات الضغوط لإحداث التغيير الضروري، سواء وحدها أو بالعمل في تحالفات مع منظمات أخرى شعبية أو ذات أعداد كبيرة من الأعضاء.

٤ - الصلة بين صحة الإنسان والمرافق الصحية وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز والماء

٥٧ - يجب أن يلفت الاستعراض الراهن للجنة الانتباه إلى العلاقة القائمة بين فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والماء والمرافق الصحية، لأن الإيدز يصيب أكثر ما يصيب البلدان والمجتمعات التي تفتقد سبل الحصول على الخدمات الأساسية. وتتراوح أعمار ١١,٨ مليون نسمة، أي ما يزيد على نصف حديثي الإصابة بالإيدز، بين ١٥ و ٢٤ سنة، ويعيشون في بلدان لا توجد بها منشآت لتوفير الماء العذب أو النظافة الصحية. ومن غير المعقول أن يسمح بانتشار هذه الأمراض بسبب انعدام حاجات ”بسيطة“ كالماء النقي. ويستحيل تحقيق التنمية المستدامة دون وجود سكان يتمتعون بكامل صحتهم.

٥٨ - وثمة جهد في هذا الشأن يتمثل في ’خريطة‘ النقابات العالمية لشركات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ففي الوقت الذي تقوم فيه النقابات الآن بتمويل مئات المشاريع والحملات على الصعيد المحلي والوطني والدولي لمكافحة وباء الإيدز، شرعت النقابات العالمية في تخطيط دولي لوضع كتالوج بأسماء الجهات المعنية والأعمال التي تضطلع بها والأماكن التي يتم فيها ذلك. وتوضح هذه ’الخريطة‘ أن كثيراً من هذه الأنشطة لا يجري على الصعيد الدولي، بل في إطار الأنشطة الإقليمية التي تضطلع بها المنظمات المعنية. ولا تُتخذ هذه الخريطة فحسب كأداة مرجعية مفيدة للمنظمات النقابية، بل تستخدم أيضاً كدليل للساعين

إلى إبرام التزامات أو القيام بأنشطة في هذا المجال مستقبلاً. (ويرحب بالاستفسارات التي تقدم في هذا الشأن على العنوان <http://www.hiv-aids@icftu.org>).

٥ - توافق الآراء في مكان العمل والمجتمع

٥٩ - يتطلب حل مشاكل اليوم توافقاً سياسياً واسعاً في الآراء يضم النقابات وأرباب العمل ومنظمات المجتمع المدني الأخرى العاملة على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والدولي. ولن يتسنى تحقيق الحكم الديمقراطي إلا على أساس مشاركة الشركاء الاجتماعيين الكاملة في حوار حقيقي يتضمن دوراً قوياً للدولة والسلطات العامة. ويجب أن يصدر عن هذا الاستعراض نداء لإقامة حوار نزيه ومتكافئ قوامه الأمانة والثقة والاعتراف الكامل بحقوق العمال. ويمكن أن يكون للنقابات أثر إيجابي في هذا الصدد، لوجود تاريخ حافل بالحوار البناء بين النقابات والإدارة. وتشكل مدونات قواعد السلوك والاتفاقات الاستشارية والاستراتيجيات الجديدة لتمثيل العمال وإنشاء الشبكات الدولية سبلاً جديدة لتوسيع نطاق العلاقات القائمة بين زعماء الصناعات والنقابات. وسيظل التفاوض الجماعي سائراً حتى يحتل مكانة دولية، وحتى يتسع نطاقه ليشمل هموماً من بينها رعاية الأطفال، ونوعية العمل، والمعاشات التقاعدية، والصحة والسلامة، والتمييز في أماكن العمل، والامتيازات، والخدمات.

٦ - التزام بالحرية النقابية والحقوق الفردية

٦٠ - تسليماً من اللجنة في استعراضها الراهن بأهمية الدور الذي تؤديه النقابات في مكان العمل والمجتمع، ينبغي أن توصي بإسناد دور إيجابي إليها، وأن تُلتمس تعهدات بوضع حد لانتهاكات الحقوق الأساسية. وستواصل النقابات إقامة تحالفات مع الفئات الأخرى، وخصوصاً مع المنظمات غير الحكومية التي تشاطرها إيمانها بحقوق الإنسان وبأهمية الخدمات البشرية، فقد تبين أن هذه التحالفات تشكل عنصراً حيوياً في نجاح الحملات المتعلقة بالمياه والخدمات العامة الأخرى. ونحن نعتقد أن التقدم يتحقق حينما يتم إشراك الناس في نمائهم والدفاع عن مصالحهم. وما البطالة والفقر سوى الوقود الذي يغذي أشكالاً غير مستدامة للإنتاج والاستهلاك، بينما يُضعف انعدام الأمن تصميم الناس العاديين على العمل من أجل إحداث التغيير.

٧ - تولي السلطات العامة مهام توفير المياه وشبكات الصرف الصحي والمستوطنات البشرية وتنظيم الأنشطة المتعلقة بها

٦١ - سيرى الاستعراض أن الخدمات المرتبطة بالمياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية تلعب دوراً مركزياً في التنمية المستدامة، على أن تتاح للجميع الخدمات الجيدة ذات الأهمية

الأساسية بالنسبة للبعد الاجتماعي. ولهذا المجال آثار كبيرة بالنسبة لاستعراض اللجنة الراهنة لموضوعي الفقر والاستبعاد ونوعية العمل الحكومي. ويجب أن يبحث الاستعراض أيضا كيفية إصلاح القطاع العام في جميع هذه المجالات. ويمكن استخلاص العبر من الشبكات العامة الناجحة لتوفير المياه، مثل الشبكات الموجودة في مدن ديرشين، وتيغوسيغالبا، وأودي، أو شركة ساو باولو الحكومية للمياه بالبرازيل. ويجب تشجيع المؤسسات المالية الدولية على تحويل مزيد من الموارد إلى القطاع العام والتوقف عن الترويج لفكرة الخصخصة. وقد أصبحت أسواق رؤوس الأموال الآن أكثر إبداعا في استحداث آليات جديدة للاستثمار. ويجب أن يكون دور القطاع الخاص على وجه الإجمال محددًا بصورة أوضح، وأن يتصل ببناء الشبكات الجديدة وتوفير الطوب والملاط وسائر البنى التحتية، فالقطاع الخاص غير مجهز لاستيعاب أو الاستجابة لعدد كبير من القضايا الاجتماعية التي تنطوي عليها خدمات توفير المياه والمرافق الصحية.

٨ - شراكات حقيقية لتوفير الخدمات الأساسية

٦٢ - ثمة وعي متزايد بضرورة أن يستكشف القطاع العام سبلا جديدة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالمياه ومجالات أخرى. ويشكل انعدام الموارد المالية أكبر العقبات، وما زال الاعتقاد قائما بأنه بوسع القطاع الخاص أن يجعل رأسمال الخاص يتدفق بسهولة أكبر. وثمة دلائل كثيرة على أن ذلك الأمر لا يحدث بالقدر الذي يدعيه مناصروه. ولذلك، لا بد من ثم من زيادة الاهتمام باليات المالية العامة؛ مثل إصدار سندات المياه، والسندات شبه المضمونة للمرافق العامة، وغيرها. وستظل المساعدة الإنمائية الرسمية مهمة، شأنها في ذلك شأن المساعدة التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية، لكن ينبغي لهذه المؤسسات ألا تفرض شروطا تنطوي على عمليات للخصخصة.

٦٣ - وستظل مشاركة العامل مشاركة أساسية، إذ أن جل المعارف المتخصصة لتقديم الخدمات الأساسية موجود لدى القوى العاملة. فالعمال ليسوا فقط شركاء أساسيين في التغيير؛ بل هم أيضا مستهلكون، وأفراد أسر، ونشطون في المجتمع. وعلاوة على ذلك، يعتبر العمال في الوحدات الصناعية أقدر من غيرهم على التفكير في إيجاد الحلول للأنماط غير المستدامة للاستهلاك الصناعي وتلويث المياه وشبكات الصرف الصحي. ومن هنا تتوافر كل الأسباب التي تحتم التشاور معهم.

٩ - صكوك من أجل تعزيز المكاسب المتعلقة بمكان العمل في سياق التنمية المستدامة لسلسلة الإمداد

٦٤ - ينبغي لشركات الإمداد أن تطالب الموردين والمتعاقدين من الباطن باحترام الحد الأدنى لمعايير العمل المعترف بها دولياً. وحينما تستخدم الشركات مدونات لقواعد السلوك لتنفيذ هذه الاستراتيجية، فعليها أن تستخدم "مدونة قواعد السلوك الأساسية للممارسات الواجب اعتمادها في مكان العمل (١٩٩٧)" التي وضعها الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة/اتحاد النقابات العالمي. ويمكن لأي شركة تمارس أعمالها على الصعيد الدولي اعتماد أحكام هذه المدونة، سواء كانت تعمل في مجال المنتجات المصنعة أو الخدمات.

١٠ - صكوك الحماية والعدالة الاجتماعية

٦٥ - يشكل استعراض الدورة الراهنة للجنة فرصة لاتخاذ إجراءات ضد العجز المتزايد في الحماية الاجتماعية حول العالم. وينبغي أن يوجه الاستعراض الانتباه إلى غالبية سكان العالم الذين يفتقرون لأي شكل قانوني من أشكال الحماية الاجتماعية، وأن يسعى إلى بحث السبل الكفيلة بإحراز تقدم عالمي باتجاه ركائز الحماية الاجتماعية الأربع وهي: الرعاية الصحية، والتأمين ضد البطالة، والمعاش التقاعدي، وتوفير التعليم للأطفال. وحيث أصبح النظام الاقتصادي في العالم سائراً في طريق العولمة، أزف الوقت أيضاً لعولمة العدالة الاجتماعية.

٦٦ - ويجب أن يطالب استعراض اللجنة الراهن بقدر أكبر من الانسجام والتوحيد في العدد الكبير المتاح حالياً من المعايير والإجراءات والبرامج، وباستحداث أنظمة أقوى في مجال التنظيم على الصعيدين الوطني والإقليمي. بما يدخل عمليتي وضع المعايير والإدارة في صميم المهام الحكومية مرة أخرى. وإضافة إلى ذلك، يجب أن يدعو الاستعراض إلى إجراء رصد مستقل يشمل العمال وغيرهم، والكف عن ربط المسؤولية الاجتماعية "بقضايا الأعمال".

١١ - التصدي للتمييز ضد الفئات المستضعفة واستغلالها واستبعادها

٦٧ - ينبغي أن يهتم استعراض اللجنة الراهن بالدعوة إلى كفالة الإنصاف كعنصر هام من عناصر البعد الاجتماعي. وبخصوص الشباب على سبيل المثال، ينبغي أن يُطلب إلى البلدان أن تعمل على توفير مستقبل مضمون وصحي لهم، بما في ذلك بيئة تتيح مستويات معيشية جيدة، ومتطورة، وسبيل للحصول على التعليم وفرص العمل. ويجب أن يتمكن الأطفال في كل مكان، ذكورا وإناثاً، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي كاملة وأن تتاح لهم فرص متساوية في جميع مستويات التعليم. ولذلك، يجب أن يدعو الاستعراض إلى تقديم قدر أكبر من الأفكار والدعم للجهود المبذولة في سبيل تمكين الفئات المستضعفة في كل مكان من المفاتيح التي تكفل لها مستقبلاً مستداماً.

١٢ - دور المؤسسات والصكوك المتعددة الأطراف في البعد الاجتماعي

٦٨ - تقتضي العولمة وجود مؤسسات ومبادرات دولية مناسبة. وبوسع منظمة العمل الدولية مثلاً أن تقدم مساهمات هامة في الحوار الاجتماعي والمشاورات الثلاثية، وذلك في إطار دورها الرائد كمنظمة تعنى بسن المعايير في عالم العمل. ومن بين الأولويات ضرورة إيجاد توافق سياسي واسع في الآراء كأساس لنظام الحكم الديمقراطي الذي يسوده احترام حقوق العمال والمواطنين الأساسية. ولهذه الغاية، يجب على المؤسسات العالمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية أن تتعاون بشكل أوثق مع منظمة العمل الدولية وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، للعمل على ضمان أن تؤدي التجارة والموارد الطبيعية دوراً إيجابياً. ويمكن تحقيق أهداف معينة مثل تخفيف الديون وإرساء دعائم الديمقراطية وحماية البيئة واستئصال شأفة الفقر وإيجاد فرص العمل اللائق كجزء من برنامج أوسع ذي أهداف بعيدة لتحقيق التنمية ورفع مستويات المعيشة لجميع الناس، وفقاً لأهداف منظمة التجارة العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب ألا تقوض اتفاقات منظمة التجارة العالمية حقوق الحكومات الديمقراطية في تدبير سياساتها في مجال التعليم والرعاية الاجتماعية والاستثمارات العامة، أو تحول دون التقدم في هذا المجال مع إيلاء الاعتبار الواجب لقدرات البلدان الأصغر والأفقر والبلدان النامية. ويجب إدراج الشواغل البيئية والاجتماعية بصورة تامة في هذه الاتفاقات، ويجب أيضاً توسيع نطاق آلية استعراض السياسات التجارية لتشمل الشواغل البيئية والجنسانية والاجتماعية ذات الصلة، بما فيها احترام معايير العمل الأساسية بمشاركة من منظمة التجارة العالمية.

٦٩ - وقد دعت الاتحادات العالمية المؤسسات المالية الدولية إلى تعزيز التنمية الاجتماعية، بعد أن لاحظت أن الاقتصاد العالمي بات في وضع أكثر دقة مما كان عليه قبل عدة سنوات، وناشدت صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، خلال الاجتماع الذي عقدته في ربيع عام ٢٠٠٣، إلى القيام بأدوار حيوية في وضع وتطبيق خطة تحفيز عالمية من أجل إيجاد فرص العمل اللائق وتحسين مستويات معيشة الأشخاص الذين يتقاضون أدنى الأجور. (انظر: الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة، واللجنة الاستشارية للنقابات العمالية، واتحاد النقابات العالمي، "خطة تحفيز عالمية: دور المؤسسات المالية الدولية في تجنب ركود عالمي وتعزيز التنمية الاجتماعية"، بيان مؤرخ نيسان/أبريل ٢٠٠٣).

١٣ - تحديد دور رائد للحكومات في التنمية المستدامة

٧٠ - يشهد تزايد المسؤولية الاجتماعية للشركات وتنامي عمليات الخصخصة تحولاً في المسؤوليات بعيداً عن الحكومات ووكالاتها الدولية. ولهذا السبب، تلتزم النقابات من لجنة التنمية المستدامة التوصية بإسناد دور رائد للحكومات وبأن يجري تعزيز القطاع العام. وسيُسفر تأكيد دور الحكومات مجدداً عن نتيجة إيجابية هي تعزيز ما تبذله من جهود مشتركة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة التي يفيد منها البشر ساكنو هذا الكوكب.